مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 4 العدد 1 / جوان 2018

Mila Univ center. Publish. Co..

التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل

Maghreb Economic Integration between Success Opportunities and Activation Constraints

أ/ ناجي حريرش
n.harireche@gmail.com
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية - جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس
طالب دكتوراه / جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي- الجزائر

د/ منصف بن خديجة
benkhedidjam81@gmail.com
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية - جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس
أستاذ محاضر (أ) - جامعة سوق أهراس- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/04/18 تاريخ التعديل:2018/06/19 تاريخ قبول النشر: 2018/06/30

الملخص :

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع التكامل الاقتصادي المغاربي وجملة الفرص التي يتيحها الاندماج الفعلي بين البلدان المغاربية، ذلك من منطلق أن دول المنطقة تملك من المقومات الاقتصادية، الطبيعية، البشرية والثقافية ما يكفل تشكيل وحدة اقتصادية وسياسية لها وزنها في النظام الاقتصادي العالمي، ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى عرض وتحليل التجربة المغاربية في التكامل الاقتصادي الاقليمي وأهم الأسباب التي حالت دون التجسيد الفعلي للمشروع، وكذا تحليل أهم الفرص والمكاسب التي يتيحها اندماج الدول المعنية والأولويات والمداخل التي يمكن من خلالها اغتنام تلك الفرص اعتمادا على أهم إحصائيات وسيناريوهات الهيئات الدولية ذات الاختصاص، وكانت أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الورقة البحثية، أن التكامل الاقتصادي المغاربي يعمل على تنمية المبادلات التجارية البينية للمنطقة بما يعزز مركزها التفاوضي على الصعيد الدولي، ويوحد جهودها في سبيل مواجهة التحديات المشتركة، بما يجعل المنطقة المغاربية أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية، وهو بذلك خيار استراتيجي لا بديل عنه لضمان رقي وازدهار دول المنطقة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الاقليمي، الدول المغاربية، التكامل الاقتصادي المغاربي.

Abstract:

This paper addresses the subject of Maghreb economic integration and the range of opportunities offered by the real Maghreb countries integration, because the region countries have economic, natural, human and cultural assets that guarantee an economic and political unit formation with an important weight in the global economic system. Through this study we aim to present and analyze the Maghreb experience in regional economic integration and the main reasons that prevented the real embodiment of the project, as well as the analysis of the possible opportunities and gains by the integration of concerned countries, and the priorities through which those opportunities could be seized, drawing on most important international organizations statistics and scenarios. One of the most important results of this study is that Maghreb economic integration promotes intra-regional trade development in order to strengthen its international bargaining position and uniting its efforts to meet common challenges in the area, making it more attractive to domestic and foreign investments, it is therefore an irreplaceable strategic choice to ensure prosperity and prosperity.

Keywords: *Regional Economic Integration, Maghreb Countries, Maghreb Economic Integration.*

مقدمة:

تتسم البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة بتسابق الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية سعيا منها لتحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتغلب على الآثار غير المرغوبة التي أفرزتها ظاهرة العولمة، وسعي الاقتصادات على اختلاف مستويات تقدمها نحو بناء تجمعات إقتصادية إقليمية ليس بالظاهرة غير المسبوقة على المشهد الاقتصادي العالمي، لكن هذه التوجهات قد أخذت مؤخرا بعض السمات الجديدة، حيث أن التكتلات الاقليمية الراهنة أصبحت تتسم بالحجم الكبير والوزن الاقتصادي العالمي المعتبر، كما أن البيئة التي تنشط في كنفها تلك التكتلات تحولت حاليا نحو الالتزام التام بقواعد السوق الحرة والمنافسة الحادة التي لا مكان فيها للدول فرادى.

إلى جانب اعتبار التكتلات الاقتصادية الاقليمية بديلا للعولمة وملجأً لتجنب تداعياتها السلبية، فإن التكتلات الاقليمية تحمل جملة من المزايا المعتبرة للدول المتكاملة، كونها تتيح جملة من الفرص والمكاسب التي من شأنها الارتقاء بالأداء

الاقتصادي للدول المعنية وتعزيز مركزها التنافسي وجاذبيتها لرؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، بما يرفع من رفاهية شعوبها ومستواها المعيشي، وقد سعت الدول المغاربية جاهدة لبناء كتلة اقتصادية تضاهي ما يتم انجازه ضمن التكتلات الاقليمية البارزة عالميا، وكان ذلك من خلال تبني جملة من الأهداف والسعي لتحقيقها في سبيل تحويل منطقة المغرب العربي إلى كتلة اقتصادية وسياسية ذات وزن معتبر في المنظومة الاقتصادية والتجارية العالمية، لكن تبقى مجهودات تلك الدول غير كافية لتحقيق ما كانت تصبو إليه من أهداف، وغير كافية لتجاوز العقبات التي تحول دون التجسيد الفعلي لمشروع الوحدة المغاربية، وهذا بالرغم من الفرص الواعدة التي كان من الممكن اغتنامها لتحصيل مكاسب معتبرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

تتضح معالم إشكالية هذه الورقة البحثية من خلال السؤال التالي:

- ما هي الفرص المنتظرة من تجسيد التكامل الاقتصادي المغاربي؟ وما هي أهم المداخل التي تمكن من تجسيده؟

من أجل معالجة هذه الإشكالية قسمنا هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة أجزاء:

أولا: جهود التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي؛

ثانيا: تقييم الوضع الاقتصادي في دول المغرب العربي؛

ثالثا: الفرص المنتظرة من تجسيد التكامل الاقتصادي المغاربي وسبل تفعيله.

I جهود التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي:

1 مفهوم التكامل الاقتصادي:

يعبر مصطلح التكامل الاقتصادي عن تلك العملية المنتظمة ذات الأبعاد الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تتجه نحو إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح متبادلة، وتحقيق عوائد مشتركة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد التي تزخر بها الأطراف المتكاملة، وخلق المزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، لصالح تعزيز تنميتها وبلوغ درجة من الاندماج تصل في صورتها النهائية إلى الوحدة الاقتصادية، وذلك لا يتحقق إلا من خلال إعطاء أولوية للقرار السياسي الموحّد في ظل ظروف موضوعية تخدم أهداف العملية التكاملية[1]، كما يعبر هذا المصطلح عن جملة الإجراءات المعبر عنها في شكل اتفاقيات بين مجموعة من الدول، سعيا منها لتعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة في ما بينها عبر الزمن،

وتشكيل وحدة اقتصادية في شكل كتلة متكاملة وليست متنافسة[2]، في هذا السياق يجدر التفريق بين مصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي وبعض المصطلحات المتقاربة معه خاصة المشاركة الدولية، التعاون الاقتصادي، الأقلمة (Regionalization) والإقليمية (Regionalism)، حيث تعبر المشاركة الدولية عن إطار العلاقات الدولية الذي تتضاءل فيه أهمية الكيان الذي يعمل في معزل ممثلا في الدولة الواحدة، ويمثل التكامل الاقتصادي في هذا النحو أول مستوى من مستوياتها[3]، كما أن التعاون الاقتصادي قد ينشأ من طرف الهيئات الحكومية وغير الحكومية، أما التكامل الاقتصادي فلا ينشأ إلا من طرف السلطات الرسمية العليا للدول الراغبة في إنشاء التكامل[4]، ويعبر مصطلح الأقلمة (Regionalization) عن تركيز وتكثيف جد متناسب للتدفقات والمبادلات الاقتصادية بين دول قريبة ومتجاورة جغرافيا، وهو مصطلح ذو بعد إقتصادي، أما مصطلح الإقليمية (Regionalism) فيشير بدقة إلى إضفاء الطابع الرسمي المؤسساتي على العلاقات الدولية بين مجموعة من الدول المتقاربة والمتجاورة جغرافيا، وهو مصطلح ذو بعد سياسي، ويضم مصطلح التكامل الاقليمي كلا من الأقلمة والإقليمية ويعتمد على التقاطع الحاصل بين التوجهات الاقتصادية، ويمكن توضيح العلاقة بين المصطلحات الثلاث (التكامل الاقليمي، الأقلمة والاقليمية) من خلال الشكل الموالي[5]:

الشكل رقم (01): الفرق بين التكامل الاقليمي، الأقلمة والاقليمية

		تأسيس قواعد مشتركة: نعم	تأسيس قواعد مشتركة: لا
تركيز المبادلات الاقتصادية	نعم	حالة تكامل إقتصادي إقليمي	أقلمة (Regionalization)
	لا	إقليمية (Regionalism)	حالة العولمة

Source : Catherine Figuière, Laëtitia Guilhot, **Caractériser Les Processus Régionaux : Les Apports D'une Approche En Termes De Coordination**, Mondes en développement, 2006/3 (no 135), p (82).

تعددت تصنيفات مراحل التكامل الاقتصادي تبعا للمعايير التي يبنى عليها كل تصنيف، ولعل من أشهر التصنيفات هو ذلك الذي قدمه "B. Balassa" والذي اعتمد فيه خمسة درجات رئيسية للتكامل، والجدول أدناه يوضح مرحلية التكامل الاقتصادي الاقليمي بناء على هذا التصنيف:

الجدول رقم 01: مراحل وأشكال التكامل الاقتصادي الاقليمي

نمط التصنيف	المعايير	شكل / درجة التكامل الاقتصادي				
تصنيف " B. Balassa"	مراحل التكامل الاقتصادي	منطقة التجارة الحرة	إتحاد جمركي	سوق مشتركة	إتحاد اقتصادي	إتحاد نقدي
خصائص التكامل	مستوى / درجة التأسيس	الجانب القانوني للتكامل		الجانب التطبيقي للتكامل		
نوع العضوية	هل العضوية مفتوحة لدول أخرى؟	تكامل مغلق		إقليميّة مفتوحة		
درجة تحرير المبادلات	ما هي التعريفات التي تشملها اتفاقية تحرير التجارة البينية ؟	تكامل سطحي		تكامل معمّق		
تعدد الأطراف المشاركة	كم من دولة مشاركة في التكامل؟	تكامل متعدد الأطراف		تكامل تثاقلي		تكامل ثنائي

Source : Yoo-Duk Kang, **Development of Regionalism : New Criteria and Typology**, Journal of Economic Integration, Vol. 31, No. 2 (June 2016), p. 268, Center for Economic Integration, Sejong University, Stable URL: http://www.jstor.org/stable/43783267.

2 مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي:

تعود الخلفية التاريخية لدول المغرب العربي إلى العصر القديم، ذلك قبل أن يعززها الدين الإسلامي الذي عمِل على بناء الانسجام بين شعوب المنطقة، ليأتي زمن الاحتلال الذي عمل على تجزئتها، وقد ركزت الوثائق التأسيسية للاتحاد على الأبعاد الدينية، اللغوية والتاريخية كمقومات له من شأنها أن تكون عاملا رئيسا في سبيل الاندماج بين الشعوب، لكن رغم ذلك فإن اهتمام دول المنطقة بالبعد الإسلامي يعتبر محدودا في الوقت الذي يمثل فيه الاسلام الدين الغالب على سكان معظم الدول الافريقية، ويعود ذلك إلى غلبة المصالح السياسية على حساب آمال وتطلعات الشّعوب[6]، ويرى المفكرون المغاربة أن اتحاد المغرب العربي ما هو إلا نتيجة تاريخية طبيعية للجهد المبذول منذ بداية القرن العشرين، حيث أن الفكرة الأولى للاتحاد قد ولدت في كنف فترة النضال المشترك ضد الاحتلال، وكان ذلك من خلال البحث في سبل تخلص الدول المغاربية منه، وقد وُلدت الفكرة في بداية الأمر خارج المنطقة لتنتقل إلى داخلها في فترة الثلاثينيات، إلا أن ميلادها الرسمي كان في مؤتمر طنجة المنعقد في أفريل 1958 بمشاركة المنظمات الثلاث الرئيسية في المنطقة والمتمثلة في جبهة

التحرير الوطني الجزائرية؛ الحزب الدستوري الجديد التونسي؛ وحزب الاستقلال في المغرب[7]، وذلك ما تم تعزيزه عمليا بنوع من البناء المؤسساتي والتنظيم الهيكلي من خلال إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964، والتي كانت تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والجمركية؛ تحرير تنقل السلع الصناعية وتنسيق السياسات والممارسات التجارية تجاه المتعاملين التجاريين خاصة السوق الأوروبية المشتركة، كما تم استحداث بيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس في سنة 1974، ثم معاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الوفاق والإخاء بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983، لكن بالرغم من أن تلك الانجازات إلا أنها قد واجهت تحديات عملت على تثبيطها، خاصة في ما يتعلق بتوتر العلاقات بين الجزائر والمغرب وما نتج عنه من مساس بسير العمل المغاربي المشترك[8]، كما أنه على امتداد 16 عاما من إنشاء اللجنة الاستشارية لم يتم انجاز الكثير في مشروع الوحدة المغاربية، وذلك تبعا للتداخل بين المصالح والتباين في هياكل للدول المعنية[9].

وفي العاشر من شهر جوان لسنة 1988 إجتمعت دول مشروع التكامل المغاربي الخمس إثر انعقاد مؤتمر القمة المغاربية في الجزائر، وذلك ما اعتبر إعلانا رسميا عن مولد مرحلة جديدة للعلاقات المغاربية عموما والعلاقات الجزائرية المغربية خاصة، وهو ما توج بصدور بيان زرالدة الذي ترجم رغبة دول المنطقة في إنشاء اتحاد مغاربي يهدف لتجسيد التكامل الاقتصادي بين اقطاره[10]، وكان هذا التوجه لمجابهة الضغوطات التي فرضتها الأزمات الاقتصادية في سنوات الثمانينيات، والتخوف من تداعيات إزالة الحواجز الاقتصادية بين وحدات السوق الأوروبية المشتركة، حيث سارعت الدول المغاربية نحو تجسيد مستوى معتبر من التنسيق في المشروعات الاقتصادية، حيث شرعت الحكومات في ظل العزلة السياسية للأنظمة في البحث عن سبل لتفعيل المشروع المغاربي في تلك الفترة من خلال احتواء مجالات وبؤر الصراع والتوجه نحو تطبيع العلاقات البينية، وذلك ما تم تتويجه بعقد لقاء بين رؤساء الدول الخمس في 17 فيفري 1989 في المغرب، أين تم توقيع معاهدة مراكش المؤسِّسة لاتحاد المغرب العربي والتي تحدد البنيات السياسية للاتحاد[11]، وكانت أهم التطورات النوعية التي تمخضت عنها تلك المعاهدة هي عودة العلاقات الجزائرية المغربية بعد قطيعة دامت 14 عاما على إثر اللقاء الذي جمع رئيسي البلدين في عام 1988؛ الاتفاق

على تسوية نزاع الصحراء الغربية في إطار خطة استفتاء تحت إشراف أممي، حيث جرى التفاوض على هذه الخطة على امتداد الفترة 1988-1990؛ تراجع الضغوطات الأجنبية على المنطقة والناجم عن التقاطب بين المعسكرين الشرقي والغربي؛ بروز وتصاعد تحدي التكتل الأوروبي في مواجهة دول شمال أفريقيا؛ وأخيرا فشل الاتفاقيات الثنائية خاصة التجربة الثنائية للمغرب وليبيا والتجربة الثلاثية لباقي الدول، والتي أدت لإضعاف كل الأطراف.[12]

كانت أهم الأهداف المنتظرة من تلك المعاهدة هي تحقيق التعاون والتنمية المشتركة بين الدول الأعضاء؛ التنسيق في السياسات الاقتصادية والمجالات السياسية والثقافية؛ تحرير انتقال عوامل الإنتاج ودفع المبادلات التجارية وتوسيع الاتفاقيات الثنائية؛ الحد من الإزدواج الضريبي والتمهيد لإقامة الاتحاد الجمركي، وتفعيل الاتفاقيات بين البنوك المركزية من أجل تنسيق السياسات النقدية مثل الرقابة على الصرف.

وبذلك تم رسم معالم استراتيجيات مغاربية بغية تجسيد الوحدة الاقتصادية بين دول الاتحاد، حيث تم التركيز على أربع مراحل لكل مرحلة مدة زمنية محددة، كما تم التركيز على ضمان المصالح المشتركة لكل الأعضاء بما يخدم الأهداف الاتحادية، وكانت تلك المراحل كما يلي:

- المرحلة الأولى: تأسيس منطقة للتبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المغاربيين من خلال العمل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتمتد هذه المرحلة إلى ما قبل نهاية سنة 1992؛
- المرحلة الثانية: إنشاء الاتحاد الجمركي المغاربي من خلال وضع نظام موحد للتعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، على أن يكون ذلك قبل نهاية سنة 1995؛
- المرحلة الثالثة: إنشاء السوق المغاربية المشتركة من خلال إرساء نظام موحد للأسواق وتشكيل سوق داخلية كبرى قبل نهاية سنة 2000؛
- المرحلة الرابعة: الوصول إلى الوحدة الاقتصادية المغاربية من خلال توحيد السياسات والبرامج الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة.[13]

وبذلك عرف مشروع الوحدة المغاربية خاصة في الفترة 1989-1994 مرحلة شهدت مبادرات هامة أُطلق عليها "مرحلة قوة الدفع في الإتحاد"، فقد تم الاعلان عن

منطقة للتبادل الحُرّ وإنشاء المصرف المغاربي المشترك للاستثمار ضمن قمة تونس عام 1994، إلاّ أنّ طُغيان مبدأ السيادة الوطنية وتواضع التوجهات الاقتصادية قد أَضفيا حينها على مشروع الاتحاد صفة "البيان حول تصالح الأنظمة"، حيث أنه بعد خمس سنوات من تأسيسه عرف الاتحاد مرحلة جمود سياسي امتدت بين 1995 و2000، وكان ذلك على إثر الأزمة الجزائرية المغربية حول قضية الصحراء الغربية، وبطلب من المغرب تم تجميد مؤسسات الاتحاد، حيث أظهرت تلك الأزمة مدى هشاشة البنية الاقليمية المغاربية ليعود المشروع إلى نقطة البداية، وبتوتر أكثر في العلاقات[14]، وضمن الدورة الثامنة لأعضاء المجلس الوزاري المكلف بالتجارة الذي تم انعقاده في جانفي 2007 بتونس، تم تقييم نتائج أعمال الفريق المكلف بإعداد اتفاقية منطقة التجارة الحرة المغاربية؛ دراسة البرنامج المرحلي للإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب؛ إعداد التصنيف الجمركي الموحد وتنسيق السياسات في مجال التجارة والجمارك، وإعداد مشروع للتنسيق من أجل قيام منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية التي كانت مرتقبة لعام 2010.

وانعقد عقب ذلك الاجتماع السادس لمحافظي المصارف المركزية في أوت 2007 بطرابلس، والذي تُوّج بتشكيل ثلاث لجان مكلفة بإعداد برنامج لتنسيق السياسات النقدية والمصرفية بين الدول المغاربية، لكن اقتصادات المنطقة بقيت تتسم بالتشتت والاختلاف، حيث أنه بالرغم من مرور قرابة ثلاث عقود من توقيع معاهدة مراكش، إلا أن منطقة التبادل الحر لاتحاد المغرب العربي المتفق عليها سنة 1992، وكذا السوق المغاربية المشتركة المزمع تأسيسها عام 2002 ظلتا في شكل مشروع إلى يومنا هذا.[15]

3 أسباب تعثر مشروع التكامل المغاربي:

بقي مشروع التكامل المغاربي يعاني من غلبة عوامل التنافر على المنطقة أكثر من عوامل الجذب، ويمكن إرجاع هذا الوضع لعدة معوقات يمكن تقسيمها على اختلاف طبيعتها إلى معوقات استجدت بعد تأسيس الاتحاد، وأخرى ذات طبيعة هيكلية مزمنة[16]، بالنسبة للمعوقات التي ظهرت بعد تأسيس الاتحاد المغاربي فتتلخص في ما يلي:

- تباين مواقف الدول الأعضاء من غزو العراق للكويت؛

- الحظر على ليبيا وموقف الدول العربية والمغاربية منه؛
- الأزمة الأمنية والسياسية الداخلية في الجزائر وتداعياتها على دول المنطقة؛
- انشغال الدول المغاربية بمشاريع الشراكة المعروضة على المنطقة خاصة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

أما المعوقات الهيكلية المزمنة التي عرفها مشروع التكامل المغاربي فتتجلى في ما يلي:

- قضية الصحراء الغربية؛
- التخلف الهيكلي لاقتصادات دول المغرب العربي؛
- الثغرات التي شابت معاهدة "مراكش".

II تقييم الوضع الاقتصادي في الدول المغاربية من خلال بعض المؤشرات:

1 وتيرة النمو الاقتصادي في الدول المغاربية:

تتسم معدلات النمو في الدول المغاربية بالتذبذب الشديد باستثناء تونس وموريتانيا، وكانت أكثر الاقتصادات المغاربية تذبذبا على أساس معدلات النمو الاقتصادي على امتداد الفترة 1992 إلى 2016 هو الاقتصاد الليبي نتيجة تداعيات الوضع السياسي والأمني المتدهور الذي شهدته البلاد منذ عام 2011، كما يمكن وصف معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بالتباين الشديد وهو ما يتضح من الجدول أدناه.

الجدول رقم 02: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بين 1992 و2016

	1995-1992	2000-1995	2005-2000	2010-2005	2016-2011
الجزائر	0,1	3,4	5,4	2,5	3,4
تونس	2,6	5,5	4,4	4,5	2,1
المغرب	1,6	3,4	5,0	5,8	4,1
ليبيا	- 1,1	1,0	5,5	6,2	- 12,6
موريتانيا	3,7	2,6	4,5	3,9	4,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.(17)

2 السياسات التجارية والتجارة البينية لدول المغرب العربي:

ظلت غالبية الدول المغاربية غداة استقلالها مرتبطة بالتشريعات الفرنسية في مجال السياسات التجارية، حيث واصلت الجزائر العمل بالتنظيمات الفرنسية التي كانت سائدة في فترة الاحتلال ما لم تكن منافية للسيادة الوطنية، وكانت تونس غداة استقلالها ذات

اقتصاد تابع للشركات الفرنسية في شتى مجالاته، وعاش المغرب للفترة الممتدة بين 1956 و1966 وهو تابع في اقتصاده لتشريعات فترة الحماية الفرنسية، وبعد استرجاع السيادة سرعان ما تحولت الدول الثلاث نحو مناهج مغايرة، فتبنت الجزائر تقييد القطاع وغلبت سيطرة الدولة عليه لفترة طويلة، ثم تم التوجه إلى تبني تحرير التجارة الخارجية تحت ضغط أزمة المديونية، أما تونس فقد بادرت بتحرير تجارتها الخارجية في وقت مبكر نسبيا منذ 1970 وكان ذلك بعد أن مر اقتصادها بمرحلة التأميم التجاري والاقتصادي، وبخصوص المغرب فقد تبنى سياسات تحرير التجارة الخارجية سنة 1984 بالرغم من المحاولات المتتالية السابقة لتجسيد دعائم النظام الليبرالي[18]، ونتيجة للخطوات المتواضعة والمبادرات المتلاشية للدول المغاربية في سبيل بناء وحدة اقتصادية متكاملة، بقيت التجارة البينية لدول المنطقة تتسم بالحجم الضئيل، وإذا أخذنا حجم التجارة البينة لدول المغرب العربي في إطار مقارن مع ما يتم تداوله بين تجمعات إقتصادية أخرى، فهو يعتبر جد ضعيف، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على التشتت والاختلاف العميق في التوجهات الاقتصادية والتنموية للدول المغاربية، وعدم وضوح الرؤى بشأن مستقبل التكامل الاقتصادي المغاربي، والجدول رقم 03 يوضح حجم التجارة البينية للدول المغاربية في إطار مقارن مع تجمعات اقتصادية أخرى لعام 2015:

الجدول رقم 03: مقارنة بين حجم التجارة البينية للدول المغاربية وتجمعات اقتصادية أخرى لسنة 2015

التجمعات الاقتصادية	اتحاد المغرب العربي	مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية	المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	السوق المشتركة لجنوب أمريكا	رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
قيمة الصادرات البينية (مليار دولار أمريكي)	3,6	30	10	40	23
النسبة من إجمالي صادرات دول المنطقة	4,4 %	20,9 %	10,8 %	13,4 %	7 %

Source : Manuel de statistiques de la CNUCED, 2016, P (23).[19]

3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية:

عملت الدول المغاربية على توفير مناخ استثماري تنافسي يمكنها من التحول إلى منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال قيامها بالعديد من الإصلاحات التي

كانت نتائجها في جيلها الأول مرضية في بداية التسعينيات في كل من تونس والمغرب، حيث نجح المغرب في علاج العجز المسجل في موازنته وفي حسابه الجاري، ثم جاءت الإصلاحات من الجيل الثاني التي رافقتها اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية التي شملت الدول الثلاث[20]، لكن بالرغم من تلك المجهودات إلا أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول المنطقة في عام 2015 لم تتجاوز نسبة 0,7 % من حجم التدفقات نحو إجمالي الدول النامية ككل، ولم تتجاوز نسبة 0,6 % من إجمالي التدفقات نحو الدول المتقدمة، وهو ما يجعلها تتصف بالضعيفة مقارنة مع حجم المنطقة وحجم الاصلاحات الموجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار فيها.

4 مؤشرات تنافسية الدول المغاربية:

تطور مفهوم تنافسية الدول تبعا للمساهمات النظرية لرواد هذا الحقل العلمي، وكانت أولى تلك المساهمات من خلال أفكار "آدم سميث" الذي بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776) مناديا بالحرية التجارية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة في السوق كدعائم لتعزيز تنافسية الدول، وعبر "كارل ماركس" في كتابه "رأس المال – 1868" عن مفهوم التنافسية الدولية كبديل لمفهوم المنافسة على أنها تطبيق لمبدأ التساوي في المنافع، لأن المنافسة قد تخلق الرابحين ولكنها قد تخلق الخاسرين بقدر أكبر، ثم جاءت النظرية التجارية الحديثة لصاحبها "كروغمان" في عام 1979 والتي ناقش ضمنها فكرة العوائد المتزايدة والمنافسة الاحتكارية والتجارة الدولية، وكان يؤمن بأن بلدا ما قد يكون سباقا في تصدير سلعة معينة بمجرد أن تكون إحدى منشآته هي المحرك الأول في صناعة تلك السلعة، ولعل من أبرز المحطات النظرية التي ساهمت في بناء مفهوم التنافسية هي مساهمة "مايكل بورتر" في كتابه "الميزة التنافسية للأمم – 1990" مقدما نموذج الماسة المتكون من أربعة عناصر متفاعلة، ليتم بذلك نقل مفهوم التنافسية من مستوى الشركة وتطبيقه على البلدان، المناطق والقطاعات، وأصبح هذا المفهوم محل اهتمام الحكومات، التكتلات الاقليمية والمنظمات الدولية.[21]

من جهتها عملت الدول المغاربية على تحسين مستويات تنافسيتها بوضع استراتيجيات تستهدف تطوير قطاعاتها الاقتصادية وضمان الاستفادة القصوى من قدراتها الذاتية للنفاذ إلى الأسواق العالمية، وجذب رؤوس الأموال لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، وبالرغم من أن التقارير الدولية تشير في

نتائجها إلى تحسن مؤشرات التنافسية في بعض الدول العربية، كخلاصة للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها وللجهود التي بذلتها في هذا المجال، إلا أن تقرير التنافسية العالمية لعام 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يمكننا من وصف تنافسية الدول المغاربية بالضعيفة، خاصة وأن معظم المؤشرات الفرعية قد سجلت فيها تلك الدول مستويات أقل تماما من المستوى الذي تم إحرازه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). على غرار ضعف التنافسية وإذا أخذنا بعين الاعتبار قيم المؤشرات الفرعية لتنافسية الدول المغاربية في إطار مقارن، يمكننا استخلاص التقارب النسبي بين أداء دول المنطقة، باستثناء التراجع الظاهر في أداء الاقتصاد الموريتاني خاصة على مستوى معظم المؤشرات الفرعية وخاصة المؤسسات، البنية التحتية، التعليم العالي والتكوين، درجة تطور السوق المالي، التسهيلات التكنولوجية والابتكار، وهو ما يوضحه الشكل رقم 02، ذلك في حين أن التميز النسبي في تلك المؤشرات الفرعية كان من نصيب الاقتصاد المغربي الذي سجل تفوقا ملحوظا في الترتيب العالمي مقارنة مع باقي دول المنطقة المغاربية (المرتبة 71عالميا)، وكان ذلك خاصة على مستوى مؤشرات البنية التحتية، مناخ الاقتصاد الكلي، وتطور السوق المالي.

الشكل رقم 02: المؤشرات الفرعية لتنافسية الدول المغاربية لعام 2017

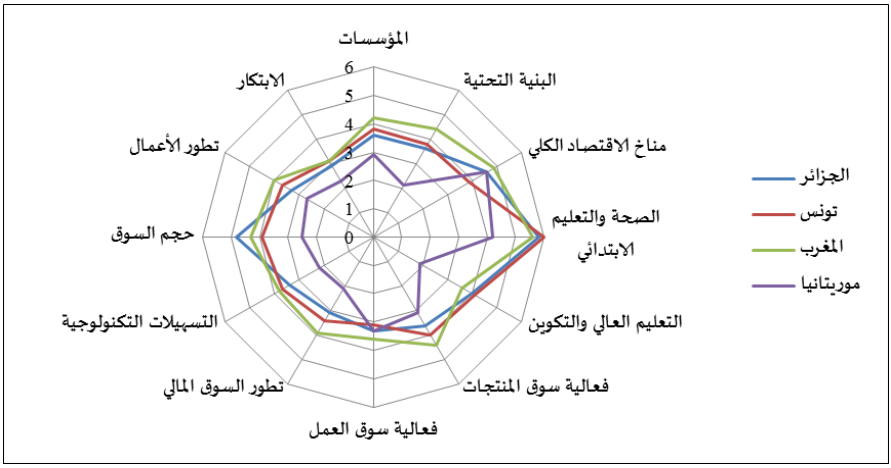

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمية 2017-2018، المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).[22]

III الفرص المنتظرة من تجسيد التكامل الاقتصادي المغاربي وسبل تفعيله

1 الفرص التي يتيحها التكامل الاقتصادي المغاربي:

إن المقومات التي تزخر بها الدول المغاربية من ناحية، وكذا جملة الأهداف المسطرة ضمن اتفاقية مراكش التي تعتبر حجر الأساس للاتحاد المغاربي من ناحية أخرى، تعرض أمام دول المنطقة جملة من الفرص التي لا يمكن اغتنامها إلا بعد التجسيد الفعلي لهذا المشروع، وأهم تلك الفرص:[23]

- **الاستفادة من مكاسب حجم السوق المغاربية:** حيث أن حجم السوق الذي يتجاوز 97 مليون مستهلك لإجمالي الدول المغاربية إضافة إلى متوسط إسمي للنتاج المحلي الإجمالي للفرد في حدود 2900 دولار سنويا، يجعلان المنطقة تتوافر على ميزتين أوليتين لسوق ذات أداء جيد وذات آثار إيجابية ديناميكية أهمها تحقيق وفورات حجم معتبرة، وانخفاض نسبي في تكاليف الانتاج والاستثمار.
- **تعزيز جاذبية المنطقة المغاربية للاستثمارات المحلية والأجنبية:** وذلك نظرا للأهمية البالغة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية وتعزيز النمو والتنافسية والانتاجية على المدى البعيد، وكذا أهمية العلاقة بين التكامل والاستثمار والنمو في البلدان النامية عموما والدول الافريقية بشكل خاص.
- **توحيد الجهود وتنسيق الممارسات لمواجهة التحديات المشتركة:** حيث تعتبر الرهانات التي تواجهها الدول المغاربية مشتركة ومتقاربة إلى حد ما، خاصة في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي والقدرة على خلق فرص العمل، والتحكم في الملفات والقضايا الأمنية.
- **تعزيز المركز التفاوضي للبلدان المغاربية على الصعيد الدولي:** وذلك كونها منخرطة في مفاوضات تجارية متعددة الأطراف ضمن المنظمة العالمية للتجارة، كما تربطها التزامات تجارية باسم مشروع الشراكة الأورو- مغاربية، وتنظيمات أخرى مثل الاتحاد من أجل المتوسط ومبادرة 5+5، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن للكتلة المغاربية أن تستفيد من موقعها الجغرافي الاستراتيجي على عدة مستويات، خاصة على المستوى الأمني وملف الهجرة نحو أوروبا والأمريكيتين بمستوى أقل، مما يتيح للدول المغاربية وزنا أكبر في علاقاتها مع شركائها الدوليين.

2 سيناريوهات تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي والمكاسب المنتظرة منها:

في دراسة أعدها خبراء البنك الدولي سنة 2006، تم تقدير المكاسب المنتظرة من تجسيد الاندماج الاقتصادي بين دول المغرب العربي بالتركيز على ثلاث دول رئيسية هي الجزائر، تونس والمغرب، وتم من خلالها بناء تصورات وفق أربع سيناريوهات رئيسية:(24)

- **السيناريو الأول: استمرار الاقتصادات المغاربية على الوضع الحالي للتكامل**

يفترض هذا السيناريو أن غياب مجهودات في سبيل لتحقيق اندماج الاقتصادات المغاربية لن ينجر عنه نتائجا ملموسة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

- **السيناريو الثاني: تحرير المبادلات التجارية السلعية**

يضم هذا السيناريو مقاربتين، المقاربة الأولى تفترض تشكيل تكامل اقتصادي سطحي بين الدول المغاربية من خلال انشاء اتفاقيات تجارية اقليمية، والثانية تفترض توسيع نطاق الاندماج المغاربي إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

– تجسيد الاندماج الاقتصادي السطحي وهو ما سيحدث آثارا على نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد، لكن نظرا لمحدودية آفاق التجارة السلعية داخل المنطقة المغاربية فسيكون أثر اندماج أسواق السلع ضئيلا على نمو الدخل الفردي، حيث كانت تقديرات البنك الدولي حسب هذا السيناريو أن يحدث نموا سنويا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0,01 نقطة مئوية، وهو بذلك أثر يقترب من تقديرات السيناريو الأول.

– توسيع نطاق الاندماج إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تتم هنا المقارنة بين المكاسب الناجمة في حالة الشراكة الانفرادية للدول المغاربية مع الاتحاد الاوروبي، وبين المكاسب الناجمة في حالة شراكة الدول المغاربي في شكل كتلة اقتصادية مع الشريك الأوروبي، وحسب الحالة الأولى فقد توقعت دراسة البنك الدولي أن يتمخض عن هذا المدخل تمكين الدول المغاربية من الولوج إلى الأسواق الأوروبية بسهولة مما يتولد عنه زيادة بنقطة مئوية في معدل نمو نصيب الفرد المغاربي من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة للزيادة في نصيب الفرد الجزائري من النتاج المحلي والمقدرة بنسبة 15 %، مقابل 16 % للفرد المغربي و14 % للفرد التونسي، أي بمتوسط 15 %، أما الحالة الثانية فتوقعت الدراسة أن يؤدي ذلك إلى زيادة نصيب الفرد المغاربي

من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 22 % أي بفارق 7 نقاط مئوية مقارنة مع الشراكة الانفرادية مع الاتحاد الاوروبي، وتتوزع هذه الزيادة بنسبة 27 % في الجزائر، 16 % في تونس وبنسبة 22 % في المغرب.

- **السيناريو الثالث: تجسيد التكامل الاقتصادي المعمق**

يتم حسب هذا المدخل تحرير قطاع الخدمات وتبني إصلاحات جذرية تمس التشريعات واللوائح المنظمة للقطاع، وكذا تحسين مناخ الاستثمار الخاص والاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة، حيث كانت التقديرات في حال قيام الدول المغاربية بتلك الإصلاحات أن تحدث زيادة في نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 34 %، تقابلها زيادة في المغرب بنسبة 27 % و24 % في تونس، كما قدرت الدراسة أن تحرير قطاع الخدمات وتحسين مناخ الأعمال في الدول المغاربية من شأنه أن يحدث زيادة معتبرة في صادرات تلك الدول خارج قطاع المحروقات، إلى جانب زيادة نمو مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بنسبة 8,8%، مقابل 9,2 % في تونس و8,5 % في المغرب.

- **السيناريو الرابع: تجسيد التكامل المغاربي المعمق والتكامل المغاربي الموسع**

يفترض هذا السيناريو أن تشكل الدول المغاربية كتلة تجارية اقتصادية في إطار شراكتها مع الاتحاد الأوروبي، وكذا قيامها بتعميق الاندماج المغاربي من خلال تحرير قطاع الخدمات وتوفير المناخ الاستثماري الملائم لأفضل الممارسات الدولية، وكان من المتوقع حسب هذا السيناريو أن يتم سنة 2015 تحقيق معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في حدود 6,6 %، مقابل 5,8 % في تونس و5,7 % في المغرب.

3 مداخل إعادة إطلاق مشروع التكامل المغاربي:

في ما يتعلق بالمداخل الممكن اعتمادها من أجل تفعيل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، فتصنف إلى مداخل ذات طابع سياسي وقانوني، وأخرى ذات طابع اقتصادي، وأهمها:[25]

- **سياسيا:**

– العمل الجدي على تسوية قضية الصحراء المغاربية؛

– إعطاء الوزن الكامل للمجتمع المدني في بناء الاتحاد المغاربي؛

– ضرورة التخلي عن مبدأ الدولة القائد، والتحول تدريجيا نحو فكرة السلطة ما فوق القومية؛

– بناء تصور سياسي مشترك وموحد حول البناء المغاربي وإنشاء مؤسسة مغاربية للدراسات المستقبلية.

- **قانونيا:**

– التقليص من مركزية مجلس الرئاسة؛

– إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات وإلغاء مبدأ عدم دخولها حيز التنفيذ إلا بعد المصادقة عليها من طرف كل الدول؛

– تحيين وتحديث الهيكل القانوني لاتحاد المغرب العربي؛

– ضرورة استكمال البناء المؤسسي للإتحاد.

- **اقتصاديا:**

– تفعيل دور البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية؛

– تأسيس منتدى اقتصادي لرجال الأعمال والمستثمرين المغاربة؛

– تعزيز البنية التحتية ووسائل النقل بين الدول المغاربية؛

– تشجيع التعاون الثنائي بين الدول المغاربية في المجالات التي تخدم التكامل المغاربية؛

– تشجيع حركة الأفراد ورؤوس الأموال؛

– وضع وتنفيذ إستراتيجية مشتركة وشاملة في المجالات الاقتصادية ومجالات التعاون.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل أهم الفرص التي يتيحها التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي وأهم المكاسب التي يمكن تحصيلها، لكن تلك الفرص والمكاسب المأمولة تبقى رهينة مدى قدرة الدول المغاربية على تجاوز العقبات التي تحول دون التجسيد الفعلي لمشروع الاندماج الاقتصادي وتحقيق الأهداف المسطرة في أولى المعاهدات التأسيسية، لأن مشروع الوحدة المغاربية وبالرغم من انقضاء قرابة ثلاث عقود من توقيع اتفاقية مراكش، إلا أنه بقي يعاني من جمود ملحوظ في مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك ما يترجم بضعف الإنجازات التي حققتها الدول المغاربية على مستوى مجهودات التنمية والنمو، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين قدراتها التنافسية على المستوى الدولي، وهو ما يقود للبحث في جدوى

استمرار هذا التنظيم الاقليمي في كنف منظومة اقتصادية عالمية لا مكان ولا وزن فيها للدول وهي فرادى.

إن تجسيد الاندماج الاقتصادي الفعلي بين دول المغرب العربي من شأنه إحداث جملة من التغييرات على البنية الهيكلية لاقتصادات المنطقة، كما من شأنه أن يُولّد جملة من المكاسب التي قد لا تتوافر في مناطق وتكتلات اقتصادية أخرى مهما كان وزنها في النظام الاقتصادي العالمي الراهن، لأن المقومات الاقتصادية، الطبيعية، البشرية، الاجتماعية والحضارية التي تربط بلدان المغرب العربي كفيلة بتنمية المبادلات التجارية البينية للمنطقة بما يعزز المركز التفاوضي للبلدان المغاربية على الصعيد الدولي، ويوحد جهودها في سبيل مواجهة التحديات المشتركة، وبما يجعل المنطقة المغاربية أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية، وبذلك يكون التكامل الاقتصادي المغاربي خيارا استراتيجيا لا بديل له.

على ضوء ما سبق من النتائج، تكون أهم التوصيات التي يمكن أن نختتم بها هذه الدراسة ما يلي:

- ضمان مستوى عال من التنسيق بين الدول المغاربية في مجال السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية، خاصة في ما يتعلق بالسياسات النقدية والائتمانية، المجال الضريبي، التنمية الانتاجية، النشاطات الجماعية والمشتركة للبحث والتطوير، والتنسيق في مجال آليات مساعدة ودعم الأطراف الأقل تقدما داخل المنطقة المغاربية؛
- إنشاء منطقة تجارية واستثمارية حرة في المنطقة المغاربية، لأن ذلك يعتبر أهم درجة تكاملية تتلاءم مع ظروف اقتصاديات دول المغرب العربي باعتبارها من الدول النامية خاصة في أولى مراحل وإجراءات التكامل الاقتصادي، نظرا لأن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية من شأنه توفير الظروف المناسبة لانتقال استراتيجيات التنمية الاقتصادية من طابعها القطري إلى البعد الإقليمي، وذلك ما يساهم بدوره في توسيع نطاق التخصص الصناعي داخل المنطقة.

- ضرورة تعامل الدول المغاربية مع فكرة الاندماج الاقتصادي المغاربي كاستراتيجية تنموية ومدخل لتحقيق الرقي والازدهار لشعوب المنطقة، كما ينبغي التعامل مع هذه الفكرة من منظور اقليمي هادف أعلى وأوسع من إطارها المحلي القطري.

الإحالات والمراجع:

[1]: إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي – العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص (43).

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة – الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2003، ص (13).

[3]: عبد المطلب عبد الحميد، **إقتصاديات المشاركة الدولية – من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص (17).

[4]: Salif Koné, **Is Economic Integration Between Developing Countries a Singular Process?** , Journal of Economic Integration, Vol. 27, No. 3 (September 2012), p. 389, Center for Economic Integration, Sejong University, Stable URL: http://www.jstor.org/stable/23317240.

[5] : Catherine Figuière, Laetitia Guilhot, **L'intégration économique régionale : parangon de la complémentarité entre l'économie internationale et l'EPI**, Colloque international "Économie politique internationale et nouvelles régulations de la mondialisation", Centre de Recherche sur l'Intégration Économique et Financière, Université de Poitiers, May 2009, Poitiers, France, p (3), lien : https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00394576/document, date d'accès: 25-12-2016 15:30

[6]:عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، **المغرب العربي – التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية**، مجلة البيان، العدد (04)، ديسمبر 2010، ص.ص (373–375).

[7]: أحمد ناجي، **الاتحاد المغاربي – طموحاته واشكالياته**، السياسة الدولية، العدد 111، جانفي 1993، ص (97).

[8]: بوكساني رشيد، دبيش أحمد، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، دراسات اقتصادية، العدد (04)، 2004، ص (90).

[9]: محمد الشكري. **تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي السنوي – رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، قطر، 7-8 نوفمبر 2007، ص (02).

[10]: بوكساني رشيد، دبيش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص (90).

[11]: توفيق المديني، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، منشورات إتحاد الكتّاب العرب، دمشق سوريا، 2006، ص.ص (21-22).

[12]: محمد بوبوش، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقليمية الراهنة**، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان، الأردن، 2017، ص.ص (111-112).

[13]: عبد الإله بلقزيز، **المغرب العربي – ثقل المواريث ونداء المستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 65، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص.ص (69-70).

[14]: عبد النور بن عنتر، **البعد الأمني لاستعصاء التكامل في المغرب العربي**، السياسة الدولية، العدد (201) جويلية – 2015، ص (16).

[15]: محمد الشكري، مرجع سبق ذكره، ص (05).

[16]: ديدي ولد السالك، **اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل**، مجلة المستقبل العربي، العدد (312)، فيفري 2005، مركز دراسات الوحدة العربية، ص.ص(57-62).

[17]: متوفرة على الرابط: http://www.unctadstat.unctad.org

[18]: ناجي حريرش، **آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام – دراسة مقارنة بين الجزائر– تونس والمغرب**، مذكرة ماجستير فرع الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2013، ص (122).

[19] : Manuel de statistiques de la CNUCED, 2016, disponible sur le lien : http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdstat41_en.pdf.

[20]: فطيمة حفيظ، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس، والمغرب، والجزائر) في ظل المتغيرات العالمية**، بحوث اقتصادية عربية، العدد (50)، ربيع 2010، ص.ص (85-87).

[21]: بثنية محمد علي المحتسب، طالب محمد عوض، **التنافسية والتنمية**، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2010، ص (28).

[22] : World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2017–2018, disponible sur le lien: https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018.

[23]: هيئة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **تحليل تحديات التنمية والأولويات لإعادة إطلاق عملية التكامل الإقليمي**، وثيقة تركيبية للاجتماع التشاوري بين مكتب شمال افريقيا والمنظمات الدولية الحكومية حول آفاق التكامل المغاربي، الرباط، المغرب، 2013، ص. (03-04).

[24] : The World Bank, **Is There A New Vision For Maghreb Economic Integration**, Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region, November 2006, pp. (84-90), link: http://ssrn.com/abstract=958296

[25] : ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص.ص (64-69).